

11 May 2007
Arabic
Original: English

اللجنة التحضيرية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠

الدورة الأولى

فيينا، ٣٠ نيسان/أبريل - ١١ أيار/مايو ٢٠٠٧

تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والفقرتين
٣ و ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ المتعلق بـ "مبادئ وأهداف عدم
الانتشار ونزع السلاح النوويين"

تقرير مقدم من أيرلندا

١ - اتفقت الدول الأطراف، في الوثيقة الختامية لمؤتمر الأطراف في معاهدة عدم انتشار
الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٠، على أنه ينبغي لجميع الدول الأطراف أن
تقدم تقارير بانتظام، في إطار عملية الاستعراض المعززة لمعاهدة عدم الانتشار، عن تنفيذ
المادة السادسة من المعاهدة والفقرة ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ المتعلق بـ "مبادئ وأهداف
عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين".

٢ - وتقدم أيرلندا بهذه الوثيقة تقريرها إلى الاجتماع الأول للجنة التحضيرية لمؤتمر
الأطراف في معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية لاستعراض المعاهدة عام ٢٠١٠.

٣ - وكانت أيرلندا قد شاركت خلال المؤتمر الأخير لاستعراض المعاهدة عام ٢٠٠٥،
مشاركة نشطة، بما في ذلك بوصفها عضوا في كل من ائتلاف الخطة الجديدة، والاتحاد
الأوروبي.

٤ - وفي عام ٢٠٠٦، شاركت أيرلندا، إلى جانب شركائها في ائتلاف الخطة الجديدة،
في تقديم قرار الجمعية العامة ٦١/٦٥ (نحو تحاكم حال من الأسلحة النووية: التعجيل
بتنفيذ الالتزامات بنزع السلاح النووي).



تنفيذ الخطوات العملية الثلاث عشرة فيما يتعلق بالجهود المنهجية والتدريبية الرامية إلى تنفيذ المادة السادسة من معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية والفقرتين ٣ و ٤ (ج) من مقرر عام ١٩٩٥ المتعلق بـ "مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين" المدرجة في الوثيقة الختامية التي اعتمدت بتوافق الآراء في مؤتمر الاستعراض لعام ٢٠٠٠:

الخطوة ١

أهمية وإلحاح إنجاز التوقيعات والتصديقات دون تأخير ودون شروط ووفقا للإجراءات الدستورية، من أجل التبكير ببدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية.

٥ - صدّقت أيرلندا على معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية في تموز/يوليه ١٩٩٩ وشددت على الحاجة الملحة إلى بدء نفاذ المعاهدة دون تأخير ودون شروط. وعملت أيرلندا على دعم تحقيق هذا الهدف في إطار الاتحاد الأوروبي وأئتلاف الخطة الجديدة. ولا تزال أيرلندا تعتبر المعاهدة من اللبنة الأساسية في نهج للسير خطوة خطوة على طريق نزع السلاح النووي.

الخطوة ٢

وقف اختياري للتفجيرات التجريبية للأسلحة النووية أو أي تفجيرات نووية أخرى إلى حين بدء نفاذ تلك المعاهدة.

٦ - حثت أيرلندا مع شركائها في الاتحاد الأوروبي، جميع الدول على الالتزام بوقف اختياري إلى حين بدء نفاذ معاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، وعلى الإحجام عن أي أعمال تتعارض مع الالتزامات والأحكام التي تنص عليها تلك المعاهدة.

الخطوة ٣

ضرورة إجراء مفاوضات في مؤتمر نزع السلاح بشأن وضع معاهدة غير تمييزية متعددة الأطراف يمكن التحقق من تنفيذها دوليا وعلى نحو فعال، لحظر إنتاج المواد الانشطارية اللازمة لإنتاج الأسلحة النووية أو الأجهزة المتفجرة النووية الأخرى، وفقا لبيان المنسق الخاص الصادر في عام ١٩٩٥ والولاية الواردة فيه، مع مراعاة أهداف كل من نزع السلاح النووي وعدم انتشار الأسلحة النووية. ومؤتمر نزع السلاح مدعو إلى الاتفاق على برنامج عمل يتضمن الشروع فورا في إجراء مفاوضات بشأن هذه المعاهدة بغية الانتهاء من تلك المفاوضات خلال خمس سنوات.

٧ - وأيرلندا عضو في مؤتمر نزع السلاح منذ عام ١٩٩٩ وقد دعمت مهمة الجهود الرامية إلى الخروج من الطريق المسدود الذي وصل إليه المؤتمر بشأن برنامج العمل. وهي وإن كانت تعرب عن استيائها لأنه لم يتسنّ الوفاء بالموعد النهائي المحدد لإبرام معاهدة لحظر إنتاج المواد الانشطارية، فإن ما يشجعها أنه قد تم في مؤتمر نزع السلاح في عام ٢٠٠٦ وأوائل عام ٢٠٠٧ إجراء مناقشات منظمة وموضوعية في هذا الشأن. فقد ساعدت تلك المناقشات في توليد زخم جديد. وتؤيد أيرلندا بقوة الاقتراح الرسمي الذي تقدم به مؤخرا الرؤساء الستة لعام ٢٠٠٧، وتأمل أن يمكن هذا من كسر الجمود ومن استئناف العمل الفني. ونحن نرى ضرورة أن يبدأ المؤتمر هذا العام الدخول بدون شروط مسبقة في مفاوضات بشأن معاهدة تتناول المواد الانشطارية. ونحن نرى أن هذه المعاهدة لن تكون ذات معنى إن لم تتضمن آلية للتحقق ولم تكن تسري على المخزونات الحالية.

الخطوة ٤

ضرورة أن تنشأ في مؤتمر نزع السلاح هيئة فرعية مناسبة تناط بها ولاية معالجة نزع السلاح النووي. ومؤتمر نزع السلاح مدعو إلى الاتفاق على برنامج عمل يتضمن إنشاء هذه الهيئة فوراً.

٨ - إضافة إلى ذلك، لا تزال أيرلندا تؤيد التأكيد بإنشاء هيئة فرعية تتولى تحديدا معالجة مسألة نزع السلاح النووي. كما أننا نرى فائدة في الشروع في عملية تفضي في نهاية المطاف إلى اتفاق بشأن إبقاء الفضاء الخارجي خاليا من الأسلحة.

الخطوة ٥

انطباق مبدأ اللارجعة على تدابير نزع السلاح النووي وتحديد وتخفيض الأسلحة النووية وغيرها من الأسلحة ذات الصلة.

٩ - مبدأ اللارجعة مبدأ أساسي يجب تطبيقه على جميع تدابير نزع السلاح وتحديد الأسلحة (بصرف النظر عما إذا كانت أحادية أو ثنائية أو متعددة الأطراف). وتعتبر أيرلندا أن تطبيق هذا المبدأ هو الضمان الوحيد ضد إمكانية إعادة نشر الأسلحة.

الخطوة ٦

تعهد الدول الحائزة للأسلحة النووية تعهدا قاطعا بإزالة ترساناتها النووية بالكامل، الأمر الذي يؤدي إلى نزع السلاح النووي الذي تلتزم به جميع الدول الأطراف بموجب المادة السادسة.

١٠ - تواصل أيرلندا، بصفتها عضواً في ائتلاف الخطة الجديدة، الدعوة بإلحاح إلى تحقيق تقدم يمكن التحقق منه في إطار هذه الخطوة. وبشكل وفاء الدول الحائزة للأسلحة النووية بهذا التعهد القاطع ضرورة أساسية لتحقيق عالمٍ خالٍ من الأسلحة النووية.

الخطوة ٧

بدء نفاذ معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (START II) وتطبيقها بالكامل في وقت مبكر، والانتهاء من مفاوضات المرحلة الثالثة من معاهدة زيادة تخفيض الأسلحة الهجومية الاستراتيجية والحد منها (START III) في أقرب وقت ممكن مع الإبقاء على معاهدة الحد من منظومات القذائف المضادة للقذائف التسيارية وتعزيزها بوصفها الركيزة الأساسية للاستقرار الاستراتيجي وأساساً لإجراء مزيد من التخفيضات في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية، وفقاً لأحكامها.

١١ - إن التطورات التي حدثت منذ عام ٢٠٠٠ لم تؤدّ إلى انتفاء الحاجة إلى إرساء أساس لإجراء المزيد من التخفيضات في الأسلحة الهجومية الاستراتيجية. وتخطط أيرلندا علماً بإبرام معاهدة موسكو بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي، ولكنها تتشكك فيما إذا كانت قد ساهمت في تحقيق نزع السلاح النووي بشكل فعال. وعلى نحو ما شددنا عليه من خلال الائتلاف في الخطة الجديدة، فإن إجراء تخفيضات في عدد الرؤوس النووية الاستراتيجية المنشورة، أمر محل ترحيب ولكنه لا يستعاض به عن إجراء تخفيضات في الأسلحة النووية بصورة لا رجعة فيها وعن إزالتها نهائياً.

الخطوة ٨

إتمام وتنفيذ المبادرة الثلاثية الأطراف المشتركة بين الولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والوكالة الدولية للطاقة الذرية.

١٢ - تواصل أيرلندا تأييد هذه المبادرة، وهي ترحب بالحصول من الأطراف المعنية على تقارير منتظمة عن التقدم المحرز في هذا الشأن.

الخطوة ٩

اتخاذ جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية خطوات تؤدي إلى نزع السلاح النووي على نحو يعزز الاستقرار الدولي، وعلى أساس مبدأ توفير الأمن غير المنقوص للجميع، وذلك كما يلي:

- مواصلة الدول الحائزة للأسلحة النووية لجهودها الرامية إلى تخفيض ترساناتها النووية من جانب واحد.
 - قيام الدول الحائزة للأسلحة النووية بزيادة الشفافية فيما يتصل بقدراتها في مجال الأسلحة النووية وتنفيذ الاتفاقات عملاً بالمادة السادسة وكإجراء طوعي لبناء الثقة بقصد دعم إحراز مزيد من التقدم في اتجاه نزع السلاح النووي.
 - زيادة تخفيض الأسلحة النووية غير الاستراتيجية، على أساس المبادرات الانفرادية وكجزء لا يتجزأ من عملية تخفيض الأسلحة النووية ونزع السلاح النووي.
 - اتخاذ تدابير ملموسة ومتفق عليها لزيادة خفض الوضع التشغيلي لمنظومات الأسلحة النووية.
 - تقليص دور الأسلحة النووية في السياسات الأمنية بقصد تقليل احتمال استخدام هذه الأسلحة في أي وقت في المستقبل إلى أدنى حد وبقصد تيسير عملية الإزالة التامة لها.
 - إشراك الدول الحائزة للأسلحة النووية، حالما يصبح ذلك ملائماً، في العملية المفضية إلى الإزالة التامة لأسلحتها النووية.
- ١٣ - ولا يسع أيرلندا، بوصفها دولة غير حائزة للأسلحة النووية، إلا أن تدعو بإلحاح إلى إحراز تقدم بشأن تنفيذ هذه الخطوات. وقد شددنا بصفة خاصة على أهمية مبدأ الشفافية الذي تشتمل عليه هذه الخطوة. وحرصاً منها على تحقيق الشفافية، وكأساس لأي تدابير لنزع السلاح في المستقبل، ناشدت أيرلندا الدول الحائزة للأسلحة النووية أن تكشف عن مجموع ما في حوزتها من أسلحة نووية العاملة منها والاحتياطية، وأن تفعل ذلك على نحو مستمر ومنتظم. وينبغي تطبيق هذا المبدأ، بالإضافة إلى مبدأي اللارجعة والتحقق، على جميع الجهود في مجال نزع السلاح وتحديد الأسلحة.

الخطوة ١٠

اتخاذ جميع الدول الحائزة للأسلحة النووية ترتيبات للقيام بأسرع ما يمكن عملياً بإخضاع المواد الانشطارية، التي يقرر كل منها أنها لم تعد لازمة للأغراض العسكرية، للتحقق من جانب الوكالة الدولية للطاقة الذرية أو لأي تحقق دولي آخر مناسب، وترتيبات لاستخدام هذه المواد في الأغراض السلمية، لضمان بقاء هذه المواد بعيداً عن البرامج العسكرية بصفة دائمة.

١٤ - تدعو أيرلندا الدول الحائزة للأسلحة النووية إلى وضع ترتيبات من هذا القبيل إن لم تكن فعلت ذلك بعد.

الخطوة ١١

إعادة تأكيد أن الهدف النهائي لجهود الدول في عملية نزع السلاح هو نزع السلاح العام الكامل في ظل رقابة دولية فعالة.

١٥ - تشارك أيرلندا بهمة في عدد من محافل نزع السلاح، وهي دولة طرف في جملة صكوك منها معاهدة عدم انتشار الأسلحة النووية، واتفاقية الأسلحة الكيميائية، واتفاقية الأسلحة البيولوجية والتكسينية، ومعاهدة الحظر الشامل للتجارب النووية، واتفاقية الأسلحة التقليدية، واتفاقية أوتاوا. وأكد وزير خارجية أيرلندا، السيد ديرموت أهيرن ت. د. من جديد في بيانه أمام المؤتمر الأخير لاستعراض معاهدة عدم الانتشار في عام ٢٠٠٥، "نقتنا في النظام المتعدد الأطراف لنزع السلاح وفي معاهدات واتفاقات عدم الانتشار التي توفر الأساس القانوني والمعياري لجميع جهودنا. وأضاف قائلاً "إننا نظل ملتزمين بدعم وتنفيذ وتعزيز هذه الصكوك والسعي بنشاط من أجل إضفاء الطابع العالمي على المعايير التي نصت عليها". وتنشط أيرلندا أيضا في العمل في سياق الاتحاد الأوروبي من أجل تعزيز سياسة الاتحاد بشأن أسلحه الدمار الشامل.

١٦ - وتشارك أيرلندا أيضا في عدد من المنتديات المتعددة الأطراف لمراقبة الصادرات، وهي مجموعة أستراليا، ونظام الرقابة على تكنولوجيا القذائف، ومجموعة الموردين النوويين، وترتيب واسينار، ولجنة زانغر. وترى أيرلندا أن الرقابة الفعالة على الصادرات تكمل الجهود المتعددة الأطراف في مجال نزع السلاح وعدم الانتشار وتحديد الأسلحة.

الخطوة ١٢

تقدم جميع الدول الأطراف، في إطار عملية الاستعراض المعززة لمعاهدة عدم الانتشار، تقارير منتظمة عن تنفيذ المادة السادسة، والفقرة ٤ (ج) مقرر عام ١٩٩٥ المتعلق بـ "مبادئ وأهداف عدم الانتشار ونزع السلاح النوويين"، مع الإشارة إلى الفتوى التي أصدرتها محكمة العدل الدولية في ٨ تموز/يوليه ١٩٩٦.

١٧ - تعتبر أيرلندا تقديم تقارير منتظمة عنصرا أساسيا في الخطوات الثلاث عشرة، وهي قدمت تقارير خلال الدورة الأخيرة لاستعراض معاهدة عدم الانتشار. ولا تنظر أيرلندا إلى تقديم التقارير على أنه غاية في حد ذاته بل باعتباره وسيلة هامة لتعزيز عملية عدم الانتشار عن طريق زيادة الشفافية.

الخطوة ١٣

مواصلة تطوير قدرات التحقق التي ستلزم للتأكد من الامتثال لاتفاقات نزع السلاح النووي لتحقيق وإدامة عالم خالٍ من الأسلحة النووية.

١٨ - أيد مؤتمر استعراض المعاهدة لعام ٢٠٠٠ على وجه التحديد تدابير البروتوكول الإضافي النموذجي الذي أقرته الوكالة الدولية للطاقة الذرية. وتؤيد أيرلندا الوكالة الدولية للطاقة الذرية تأييدا تاما فيما تقوم به من مهام التحقق وهي تؤيد بقوة وجود نظام للضمانات المعززة للوكالة. ولقد قمنا بحث جميع الدول التي لم توقع وتصدّق بعد على بروتوكول إضافي، على أن تقوم بذلك بغض النظر عن حجم أو طبيعة برنامجها النووي.